

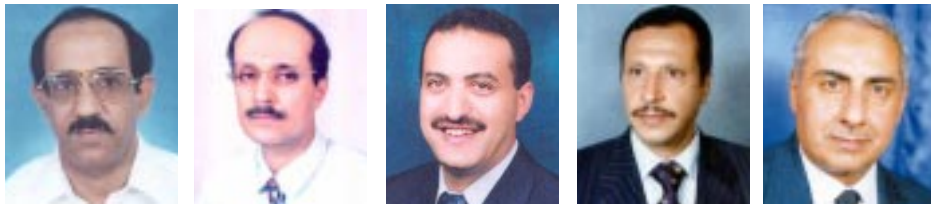
رجال أعمال ومستثمرون:

تأجيل الانتخابات سيدخل البلد في أزمة تعيق الاستثمار

طالب رؤساء الغرف التجارية في عدد من محافظات الجمهورية بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد طبقاً للقانون والدستور وقالوا في لقاءات مع «الميثاق» إن عملية التأجيل سوف تدخل البلاد في فراغ دستوري ومشاكل لا حصر لها، وهو الأمر الذي سيجعل رأس المال الوطني والمستثمرين والاقتصاد الوطني يتكبد الخسائر الكبيرة.. وعلاوة على سعي أحزاب المشترك لعملية التأجيل إلى أن هذه الأحزاب فقدت شعبيتها ولم تعد قادرة على تحقيق نتائج انتخابية جيدة وهذا بسبب بعد هذه الأحزاب عن هموم وتطلعات المواطن.

عراق الشرجبي

محمد صلاح: الانتخابات المدخل الحقيقي للاستقرار الاقتصادي



بامشومس ■ محمد صلاح ■ حسين الورد ■ عمر باجرش ■ احمد شماخ

شماخ: لا يوجد مبرر للتأجيل وهناك ظابور خامس

بامشومس: تأجيل الانتخابات سيجعل الاستثمار في مهب الريح
على البذل في سبيل الوطن
حسين الورد: على الأحزاب التعود

باجرش: هروب المشترك من الانتخابات لفقدانه شعبيته

الشوشرة وخلق الأزمات التي أضرت باقتصاد الوطن وسمعة اليمن في المحافل الدولية وكان المعارضة أصبحت طابوراً خامساً ضد الوطن. فيما قال رئيس الغرفة التجارية بحضرموت عمر باجرش: لاشك أن الانتخابات من أهم عوامل الاستقرار وترسيخ نظام الحكم وهي تخلق قدراً كبيراً من التفاعل الشعبي والرسمي في خدمة الوطن والمواطن. ولذلك لابد أن تتم في الموعد المحدد. ويؤكد باجرش أن أحزاب المشترك لا تريد الانتخابات البرلمانية لأنها تدرك أنها لن تحقق شيئاً من الدوائر التي تلمح لتحقيقها لأن المعارضة لم تقدم شيئاً للوطن غير المشاكل وخلق الأزمات. وعن أضرار التأجيل قال: إن التأجيل سوف يدخل البلاد بمشاكل كبيرة وسيجعل المعارضة تقول إن الحكومة غير شرعية.. مشيراً إلى أن المشاكل التي يخلفها المشترك قد عطلت العديد من الاستثمارات في حضرموت وغيرها من المحافظات ولهذا لابد من إجراء الانتخابات في الموعد المحدد وعن سبب سعي المشترك لتأجيل الانتخابات يقول باجرش إن أحزاب المشترك تدرك أنها لن تنجح بسبب الهوة الكبيرة التي بينها وبين المواطن لأن المعارضة لم تقدم شيئاً للوطن فبشر ما تسعى لتحقيق المصالح الضيقة لقيادات الأحزاب فقط.

من جانبه يقول حسين عبدالحافظ الورد -رئيس الغرفة التجارية والصناعية محافظة لحج- نذكر جميعاً أن الاستقرار السياسي شرط أساسي للاستقرار الاقتصادي والتنمية ونحن في اليمن نعيش مرحلة متقدمة من العمل الديمقراطي الذي نتوجب علينا الحفاظ عليه وتنميته وتعزيزه أكثر فأكثر في سلوكتنا وحياتنا وهذا لن يتم إلا من خلال لأستقرار السياسي. ويؤكد الورد أن الانتخابات النيابية في روح الديمقراطية ولذلك لابد أن تتم في الموعد المحدد. داعياً كافة الأحزاب في الساحة الوطنية للالتزام بالقانون والدستور الذي حدد مواعيد زمنية للاستحقاقات الديمقراطية سواء الانتخابات الرئاسية أو المحلية أو البرلمانية التي قال لابد من تكاتف الجميع لإجرائها. مشيراً إلى أن المحادثات السياسية تخلق جواً مشحوناً في البلاد وهذا الأمر يعمل على عاقبة الاستثمار وتطفس كثير من المستثمرين.

وقال رئيس الغرفة التجارية بلحج: إذا كانت الأحزاب السياسية وقياداتها تؤمن بحج الوطن واستقراره فعليها أن تترفع على الضغائن والمصالح الحزبية الضيقة التي تسعي للوطن في أمنه واستقراره وأن تعمل كل ما يوسعها لترسيخ قيم الوحدة والديمقراطية والأمن والاستقرار.. وأضاف: إذا كان عندنا نخوة فعلياً لن نتعود على البذل والتضحية في سبيل الوطن وليس أن نخشى بالمصالح الضيقة للوطن من أجل مصالح شخصية أو حزبية.

مؤخداً: إن القمع الخاص حريص أن يكون الوطن بنعم باليمن والاستقرار وعلى استعداد لبذل الكثير في سبيل رغبة الوطن وعزته ولذلك لابد أن يسعى كل منتمسي القطاع الخاص في عموم الوطن لإجاء التجربة الديمقراطية وأن يشاركوا في هذا الاستحقاق بكل فاعلية خدمة للوطن.

تريد مصلحة الوطن انما تريد شيئاً آخر واهدافاً مجهولة. ويؤكد شماخ ان المشاكل التي حدثت في بعض المحافظات خلال الأشهر الأخيرة قد تسببت في عزوف الكثير من الاستثمارات من دول الجوار فاستثمر والتاجر لا يمكن أن يغامر برأس ماله وسط المشاكل والفشل والاعتبار شياخ عمل المعارضة غير وطني إذا استمر على ما هو عليه الآن لأن الوطن قد خسر الكثير وإيضاً فرص العمل تضاعفت لدى الشباب.

وتساءل رئيس الغرفة التجارية بالحديدة عن سبب غياب هذه الأحزاب عن هموم الناس ومشاكلهم وقال: معبياً على أحزاب المشترك اننا لم نجدهم في وسط الناس ولم نسمع أنهم قاصوا بعمل مدرسة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي الرئيسي بإجمالي القيمة وفقاً لقرار محافظ البنك رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠م. والله الموفق؛

الشعبية وحكم الشعب نفسه بنفسه وسيكون لانتخابات المقبلة أفران شخصيات جديدة قادرة على خدمة البلد وإبنائه. ولذلك اتمنى على الأضوة في الأحزاب اللقاء المشترك وبقية أحزاب المعارضة أن يجعلوا اليمن نصيباً أعينهم وأن تكون الديمقراطية هي العربية التي نسخر عليها لخدمة البلد وليس للإضرار بالوطن وكأنها معول هدم، أو مدفوعة الأجر من الخارج للإضرار بالوطن.

وأشار شماخ إلى أن الأحزاب التي تلوح بالمقاطعة سوف تضر بنفسها ولن تضر بالنهج الديمقراطي إلا إذا سعت هذه الأحزاب إلى الأضرار بالمصالح الوطنية عن طريق إثارة الشوارع أو الاعتصامات للإضرار بالوطن انتقاماً من النظام.. ويقول: إذا كان للمعارضة مطالب معقولة لماذا لا تجلس مع الأخ الرئيس وتحوار بدلاً من المقاطعة ولذلك نحن في القطاع الخاص نحفظنا من خلال عمل الأحزاب في الفترة السابقة من المعارضة لا

دستوري من أجل فتح باب المساومات التي اعتادت أحزاب المشترك عليها خلال الفترة الماضية.. لافتاً إلى أن الدستور والقانون هو الحكم والعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ولذلك لابد أن يحترم الجميع هذا العقد المتمثل بالدستور ولا يجعل المساومات والصفقات التي يبحث المشترك عنها في الغرف المغلقة خارج إطار القانون والدستور.. ولابد من اشير إلى أن الأزمات التي يقفها البعض ستجعل ضعفاء النفوس يفتنون منهن للإضرار بالوطن والمساس بالتساوت في الوحدة والنسوة والديمقراطية والاستقرار.

من جهته يقول نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالحديدة أحمد شماخ: الحديث عن تأجيل الانتخابات أمر لا يمكن نقله لأنه لا يوجد أي مبرر للتأجيل ولذلك علينا أن نمنح إلى يوم الاستحقاق في الموعد المحدد. ويضيف: الانتخابات هي المدخل الأساسي لمزيد من المشاركة

بداية يقول محمد عمر بامشومس -نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية- رئيس الغرفة التجارية بعبدن: الانتخابات البرلمانية البوابة الوحيدة للديمقراطية والاستقرار السياسي في أي بلد يؤمن بالحرية والتعددية والراي والرأي الآخر. ولهذا فالاستقرار السياسي هو المدخل الصحيح للاستقرار الاقتصادي والتنمية. ويضيف: إذا كنا نريد التنمية علينا أن نوفر لها الأسباب التي من أبرزها الديمقراطية والاستقرار السياسي. وهذا لن يتحقق إلا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المحدد في ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م بحسب القانون والدستور. مشيراً إلى أن اليمن أصبحت في هذا المجال يضرب بها المثل في المنطقة العربية.

ويؤكد بامشومس: إن الانتعاش الاقتصادي والاستثماري لن يتحقق إلا بوجود قدر كبير من الاستقرار الأمني والسياسي ولهذا لابد على كل أصحاب الراي -الوطني- العمل على توفير اجواء آمنة ومستقرة فالاستثمار المحلي أو العربي لن يأتي البتة للاستثمار إلا إذا عرف أن البلد آمن ومستقر وهذا ما أكده الشيخ عبدالله بقشان الذي يزور بلادنا -حالياً- على رأس وفد اقتصادي سعودي حيث قال بقشان لدى اجتماعنا به بعدن إن الاستقرار السياسي مطلوب جداً للاستثمار فعدم وجود الاستقرار يجعل الاستثمارات في مهب الريح.

وتعني رئيس غرفة عدن على كافة الأحزاب والتنظيمات في الساحة أن تتفق على راي واحد وتغلب مصلحة الوطن وتبتعد عن المخابذة السياسية التي لا تخدم إلا أعداء الوطن.. مشدداً على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد حتى ينعم الناس بالهدوء والسكينة ويتحقق الأمن والاستقرار وتزيد فرص العمل للشباب. إلى ذلك يقول نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بامانة العاصمة محمد صلاح: على الرغم من الانتعاش الكبير الذي تحقق في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلا في الفترة الأخيرة ازدهر الاقتصاد والاستثمار بشكل كبير وتوسعت مجالات الاستثمار والتنمية بشكل غير مسبق وهذا عائد للاستقرار السياسي الذي تنعم به اليمن بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وتوسع النهج الديمقراطي والتعددية السياسية والراي والرأي الآخر. ولهذا، إذا كنا نريد مزيداً من التنمية فلابد من توفير أكبر قدر من الاجواء الملائمة واتاني في المقدمة توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وهذا لن يكون إلا بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد. ويضيف صلاح: نعلم ان هناك أساساً واحزباناً لا تريد إجراء الانتخابات البرلمانية لأنها تريد أن تدخل البلاد في صراع سياسي واجتماعي من أجل مصالحها الحزبية الضيقة، ولكن ههنا أن يتحقق ذلك لأن الجميع مع الانتخابات ومع الديمقراطية مهما حاول البعض افتعال الأزمات والمشكلات لعاقبة هذا الاستحقاق الدستوري. ويقول باسم القطاع الخاص: انناش فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أن يتم الانتخابات في الموعد المحدد بموجب القانون والدستور ولا يعول على التضيقات التي تروج لها أحزاب المشترك من أجل التأجيل.. مشيراً إلى أن التأجيل سيدخل البلاد في فراغ

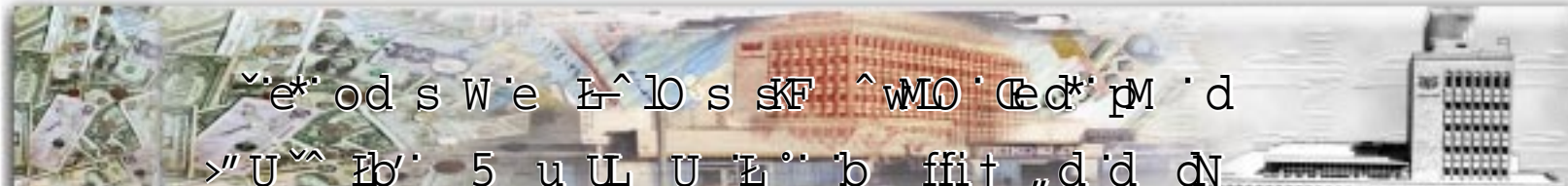
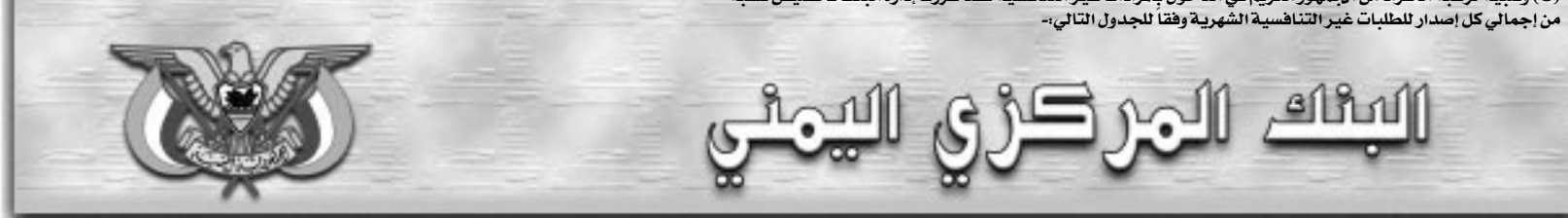


Table with columns for currency exchange rates and interest rates, including symbols like W, U, and L.

(1) يبدأ تقديم الطلبات التنافسية يوم الاثنين من كل أسبوع وآخر موعد لتقديمها في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس من كل أسبوع. (2) سيتم فتح المطاريف للمزاد التنافسي للأجال الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم كل خميس من كل أسبوع وستعلن نتائج المزاد في اليوم التالي كحد أقصى. (3) تصدر أذون الخزانة بمبلغ عشرة آلاف ريال للإذن الواحد ومضاعفته ويحق للمتقدم الاشتراك بأكثر من طلب وبأسعار مختلفة. (4) تقدم الطلبات في ظروف مغلقة متضمنة التفويض للبنك المركزي بخصم القيمة من الحساب لمن لهم حسابات لدى البنك المركزي أو إرفاق شيك مقبول الدفع لصالح البنك أو شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي بإجمالي القيمة الفعلية ووضعها في الصناديق الخاصة لذلك. (5) وتلبية لرغبة الأفراد من الجمهور الكريم في الدخول بالمزادات غير التنافسية فقد قررت إدارة البنك تخصيص نسبة من إجمالي كل إصدار للطلبات غير التنافسية الشهرية وفقاً للجدول التالي:-



البنك المركزي اليمني